S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2911
15 March 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس:	السيد الاشطل	(اليمن الديمقراطية)
الاعضاء:		
	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	اثيوبيا	السيد غوشو
	رومانيا	السيد ميكو
	زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
	الصين	السيد لي لويي
	فرنسا	السيد بلان
	فنلندا	السيدة راسي
	كندا	السيد فورتييه
	كوبا	السيد مورينو فرنانديز
	كوت ديفوار	السيد إسي
	كولومبيا	السيد بنيالوسا
	ماليزيا	السيد أبو حسن
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد واطسون

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

90-60327/A ٠٠٦٤ث

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (S/21139)

الرئيس : عملا بالمقررات المتخذة في الجلسة ٢٩١٠ ، أدعو ممثلي الأردن واسرائيل والسنغال الى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس ، وأدعو ممثل فلسطين الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) والسيد بين (اسرائيل) والسيدة ديالللو (السنغال) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ، وشغل السيد قدومي (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول هو ممثل الأردن ، الذي يرغب في الادلاء ببيان بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر آذار/مارس ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس يشرفني أن أتحدث أمام مجلس الامن الموقر اليوم بصفتي رئيسا للمجموعة العربية للشهر الحالي ، ويسعدني في مستهل كلمتي أن أتقدم اليكم بأصدق التهانئ على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . إن سعادتنا برؤيتكم في سدة الرئاسة هي سعادة خاصة لكونكم تمثلون بلدا عربيا شقيقا . وإن معرفتي الشخصية بكم تجعلني واثقا بأن ما تتمتعون به من مزايا شخصية حميدة وكفاءة وحكمة سيساعد على انجاح أعمال المجلس .

ولا يفوتني أن أعبر لسلفكم ، سعادة السيد ريكاردو الاركون دي كويسادا عن عميق الشكر والتقدير على البراعة والحنكة اللتين أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر الماضي . واسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر باسم المجموعة العربية الى صاحبي المعالي وزير خارجية ماليزيا داتو أبو الحسن حاج عمر ووزير خارجية كوبا الدكتور ارديرو مالميركا بيولي على تفضلهما بمخاطبة مجلس الامن حول الموضوع الذي ينعقد من أجله اليوم ، والذي يهم جميع الدول العربية .

مرة أخرى ينعقد مجلس الامن للنظر في موضوع الحالة في الاراضي العربية المحتلة . وكالعادة ، فإن سبب الانعقاد هو حدوث تطور سلبي وخطير في تلك الاراضي يكون ضارا بمصلحة أصحابها الشرعيين ، ومهددا لغرض السلام في المنطقة . والتطور الجديد الذي ينعقد المجلس من أجله اليوم هو هذه الهجرة المكثفة ليهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل ، حيث من المتوقع أن يصل عدد المهاجرين الجدد حتى نهاية هذا العام الى حوالي المائة الف شخص ، وخلال بضعة أعوام الى حوالي المليون .

إن تاريخ الهجرة اليهودية الى فلسطين مرتبط ارتباطا وثيقا بمسار النزاع العربي ـ الاسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية ، بل إن هذه الهجرة كانت هي سبب نشوء هذا النزاع ، واستمرارها هو عامل رئيسي في استمراره حتى يومنا هذا . والعلاقة بين الهجرة اليهودية بعد حرب عام ١٩٦٧ واستمرار النزاع العربي ـ الاسرائيلي هي بالذات ما يهمنا ويثير قلقنا في هذه المرحلة . وقد نبهنا الى خطورة هذه الهجرة وآثارها منذ وقوع الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧ . فقد بدا واضحا ما لهذه الهجرة من آثار سلبية على الحقوق الوطنية وحقوق الانسان لسكان الأراضي العربية المحتلة ، وعلى احتمالات السلام في المنطقة ، حيث يقوم العديد من المهاجرين اليهود ـ بتشجيع من الحكومة الاسرائيلية ـ بالاستيطان في الأراضي العربية المحتلة ، بعد أن تصادر اسرائيل أجزاء من تلك الأراضي وتقيم عليها المستوطنات .

إن ممارسات اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، وخاصة فيما يتعلق بمصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات اليهودية عليها ، ممارسات معروفة لديكم وموثقة في تقارير اللجان المختلفة التي أنشأتها الأمم المتحدة للتحقيق في تلك الممارسات . واسمحوا لي أن أقرأ عليكم فقرتين وردتا في التقرير الأول الذي قدمته الى مجلس الأمن اللجنة الثلاثية التي أنشأها المجلس بقراره ٤٤٦ (١٩٧٩) للنظر في موضوع المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

تقول اللجنة حول سياسة الاستيطان الاسرائيلية :

[تكلم بالانكليزية]

"وجدت اللجنة شواهد على أن الحكومة الاسرائيلية تقوم بعملية عمدية منهجية وواسعة النطاق لإنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة ، ستتحمل عنها المسؤولية كاملة" . (S/13450 و Add.1 ، الفقرة ٢٣٠)

[واصل الكلمة بالعربية]

وحول العلاقة بين إقامة المستوطنات وتهجير سكان تلك الأراضي الشرعيين تقول اللجنة :

[تكلم بالانكليزية]

"ترى اللجنة أن هناك علاقة قائمة بين إنشاء المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان العرب" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٢١)

[واصل الكلمة بالعربية]

وكما تعلمون ، فإن مجلس الامن - بعد الاطلاع على تقارير هذه اللجنة - اتخذ قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي قرر فيه :

"إن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، أو أي جزء منها ، ليس له أية صحة قانونية ، وأن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف [الرابعة] ، كما تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" . (القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) ، الفقرة ٥)

كما دعا المجلس في هذا القرار حكومة اسرائيل وشعبها :

"للتوقف ، على وجه السرعة ، عن إنشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٦)

كما طلب المجلس :

"من جميع الدول ألاّ تقدم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٧)

لقد مرَّ على هذا القرار عقد من الزمن ظل خلاله دون تنفيذ . فقد استمرت اسرائيل في إنشاء المستوطنات ، كما واصلت بعض الدول تقديم مساعدتها الى اسرائيل ، سواء المساعدة المادية التي تمكنها من بناء المستوطنات أو المساعدة البشرية التي تمكنها من إشغالها بالمهاجرين .

إن موقف الحكومة الاسرائيلية من موضوع الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة ، أو على الأصح استعمارها ، لا يحتاج الى بيان . وهو موقف لا تتميز به الحكومة الحالية في اسرائيل عن سابقاتها . ويحضرني ، على سبيل المثال ، ما قالته غولدا مائير عام ١٩٧٣ ، حين كانت رئيسة وزراء اسرائيل ، وهو أن :

[تكلم بالانكليزية]

"هذه المواقع المتقدمة والمستوطنات هي بذور سوف تنمو في المستقبل ويزداد عدد سكانها وسوف تصبح أصلب جذورا" .

[واصل الكلمة بالعربية]

وكذلك ما قاله موشيه دايان في نفس العام ، وكان حينها وزيرا للدفاع ، وهو ما يلي :

[تكلم بالانكليزية]

"إن اسرائيل ينبغي أن تبقى الى الأبد في الضفة الغربية لأن هذه هي يهودا والسامرة ، هذا هو وطننا . وكان بإمكاننا أيضا أن نبقى في أمريكا وروسيا لو لم نكن نريد المجيء الى هنا" .

[واصل كلمته بالعربية]

ولا بد أن التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير حول الموضوع قد جلبت انتباهكم . فمما قاله شامير :

"إن لهؤلاء المهاجرين حرية الاستيطان حيثما أرادوا ... وإن هذه الهجرة الكبيرة تستدعي إقامة اسرائيل كبرى ... وإن اسرائيل يجب أن تتمسك بالضفة الغربية وقطاع غزة توقعا لهجرة جماعية ... وإن هذه الهجرة ستجعل اسرائيل أكبر وأقوى وأفضل" .

إن مثل هذه التصريحات خطيرة للغاية ، وهي جديرة بأن تجعل مجلس الأمن يولي هذه المشكلة عنايته التامة ويجد لها حلا سريعا . فليس من العدل أن يسمح لليهود من

مختلف أنحاء العالم بالاستيطان في الأراضي العربية المحتلة لا لشيء إلاّ لأنهم يهود ، بينما ينكر على اللاجئين الفلسطينيين في الشتات حق العودة الى أرضهم ، لا لشيء إلاّ لأنهم فلسطينيون عرب . وإذا كانت "حقوق الإنسان" تعني منح يهود الاتحاد السوفياتي حق الهجرة من بلدهم ، فإنها بالتأكيد لا تعني ممارسة هذا الحق على حساب الشعب العربي الفلسطيني .

واذا كان هنالك متسع داخل الاراضي التي قامت عليها اسرائيل عام ١٩٤٨ ، فإنه من الاولى ان يشغله اللاجئون الفلسطينيون أصحاب تلك الاراضي الذين اقتلعوا منها بالقوة . فحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حق إنساني ووطني ثابت أكدته الامم المتحدة في قراراتها العديدة وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٨) ، وقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الفقرة ٢ (ب) .

لقد ازدوجت سياسة اسرائيل الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بسياسة تهجير منهجية لسكان تلك الاراضي الشرعيين ، حيث تبنت اسرائيل صنوفا عديدة من الممارسات القمعية والتعسفية الهادفة الى تضييق سبل العيش على سكان تلك الاراضي وجعل حياتهم فيها مستحيلة ، لحملهم على ترك أرضهم والبحث عن مكان آخر للعيش فيه .

وإن تاريخ الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هو ما يجعلنا نرى في الهجرة الحالية المنظمة والمكثفة ليهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل خطرا كبيرا يتجاوز في مداه وآثاره ما سبقه من أخطار . فوصول هذه الاعداد الكبيرة من المهاجرين الى اسرائيل واستيطانها في الاراضي العربية المحتلة يعني استمرار الضم الزاحف لتلك الاراضي ، وطرد سكانها الشرعيين ، كما يعني القضاء على فرص السلام في المنطقة . فقد تعمد اسرائيل في وقت ما قد يكون قريبا - مدفوعة بهذه الهجرة الكبيرة - الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة مثلما ضمت القدس العربية والجولان العربي السوري من قبل ، كما قد تقوم بارتكاب جريمة الترحيل الجماعي للشعب الفلسطيني الى خارج وطنه ، وهي الجريمة التي يطلق عليها في اسرائيل اسم "The transfer" ، والتي لا يتردد بعض قادة اسرائيل في الحديث عنها باعتبارها خيارا ممكنا ، علما بأنه جرى استفتاء في اسرائيل حول فكرة الطرد الجماعي للفلسطينيين في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٨ تبين فيه أن ٤١ في المائة من الاسرائيليين يؤيدونها ، وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وصلت نسبة المؤيدين - حسب استفتاء آخر - الى ٥٢ في المائة ، مما يعني أن دائرة التأييد لهذه الفكرة اللاأخلاقية تتسع ، وأنها تتحول بمضي الوقت الى حل قد يكون واردا .

وكما أن الحقوق الوطنية الثابتة والحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني ستكون أولى ضحايا مثل هذه الجريمة ، فإن الضحية الاخرى ستكون الدول العربية المجاورة التي ستتحمل الاثار الخطيرة الناجمة عنها ، وهي التي ما زالت تعاني من آثار التهجير السابق للشعب الفلسطيني الذي تم بعد حربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ بشكل خاص .

إن مثل هذا الاحتمال ليس ببعيد ، خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار التصريحات العديدة لزعماء اسرائيل بشأن فكرة "الوطن البديل" . وبالتأكيد فإن محاولة اسرائيل تنفيذ هذه الفكرة ستؤدي الى حدوث انفجار كبير في المنطقة لا يعلم أحد مداه .

لقد استبشرنا بالتطورات الايجابية التي حدثت على العلاقات الدولية في السنوات الاخيرة ، وكنّا نرجو أن تنعكس آثار الانفراج الدولي على النزاع العربي - الاسرائيلي بشكل يسارع في تحقيق التسوية السلمية التي طال انتظارها . ولكن يبدو أن ما حصل هو عكس ذلك . فهذه الهجرة الخطيرة هي إحدى نتائج التغيرات التي حصلت في الاتحاد السوفياتي انسجاما مع تحسن الأجواء الدولية . ولقد كان من المفروض ادراك أبعاد هذه الهجرة ومخاطرها قبل السماح بها ، ومن ثم أخذ الاحتياطات لتنظيمها وتوجيهها الى بلدان ترحب بهؤلاء المهاجرين وتتسع لهم ، ولا يكون لوجودهم فيها خطر على حقوق الإنسان أو الحقوق الوطنية لشعوبها ، ولا تهديد للأمن والسلام فيها . كما انه كان ينبغي على الدول التي ظلت تدعو لهذه الهجرة وتمارس الضغط من أجل حصولها لسنوات طويلة أن تفتح أبوابها واسعة لاستقبال هؤلاء المهاجرين وتوطينهم لديها . غير أن تلك الدول عملت عكس ذلك ، فهي إما وضعت قيودا على استقبالهم أو أبقت أبوابها موصدة أمامهم ، وذلك ، على ما يبدو ، بهدف حملهم على التوجه الى اسرائيل ، علما بأن ٨٥ في المائة من المهاجرين اليهود الخارجين من الاتحاد السوفياتي كانوا - حين كان لهم الخيار - يتوجهون الى الولايات المتحدة الأمريكية لا اسرائيل .

ومما يزيد خطورة الأمر أن هؤلاء المهاجرين يخرجون من بلدهم وهم يحملون وثائق سفر لا جوازات سفر ، مما يعني أن عودتهم الى موطنهم - اذا أرادوا العودة - ستكون مستحيلة . وفي مثل هذه الظروف - أي في ظل غياب خيار آخر لهم - فإن الأمر يغدو عملية تهجير لا هجرة .

وهكذا ، فإن اسرائيل تجني ثمرة الانفراج الدولي بالحصول على مزيد من المهاجرين الذين سيعززون امكانياتها ويغذون آلتها الحربية مثلما جنت ثمرة التوتر في العلاقات الدولية باستغلالها التنافس بين الدولتين العظميين .

وهذه المكاسب التي تحصل عليها اسرائيل في كلتا الحالتين ستزيد بالتأكيد من تعنتها وتشجعها على مواصلة سياساتها العدوانية والتوسعية في المنطقة ، وهي الدولة التي ليست لها حدود معلومة ، ولا تقر بكونها قوة محتلة ، ولا تعترف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي التي تحتلها . كما أنها تنكر على اللاجئين الفلسطينيين الذين أُخرجوا من ديارهم بالقوة حق العودة ، وتعتبر القبول بمبدأ حق العودة لهم "انتحارا ديمغرافيا" لها . وقد ورد هذا التعبير في كلمة لرئيس اسرائيل الحالي حاييم هيرتزوج القاها في الجمعية العامة خلال مناقشة بند فلسطين عام ١٩٧٦ ، حين كان مندوبا دائما لدى الأمم المتحدة ، حيث قال :

(تكلم بالانكليزية)

"هذا المبدأ المزعوم غير واقعي على الاطلاق لأن اسرائيل لا تنوي الاقدام على انتحار ديمغرافي" .

وفي الواقع ، فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين الى أرضهم لن تكون انتحارا ديمغرافيا لاسرائيل ، بل إن هجرة يهود العالم واستيطانهم في الاراضي المحتلة ، هو الذي سيكون مذبحة ديمغرافية لسكان تلك الاراضي الشرعيين . ويحضرني هنا ما أورده الكونت برنادوت وسيط الامم المتحدة في فلسطين في تقريره الى الجمعية العامة عام ١٩٤٨ حول هذا الموضوع ، اذ قال :

(تكلم بالانكليزية)

"سوف تكون جريمة ضد مبادئ العدل الاولي أن يُحرم ضحايا الصراع الابرياء ، وهم اللاجئون الفلسطينيون ، من حق العودة الى ديارهم ، بينما يتدفق المهاجرون اليهود على فلسطين" .

(واصل الكلمة بالعربية)

إن هذا الفصل الجديد من الهجرة اليهودية الى اسرائيل يزيد مخاوفنا ويثير قلقنا أكثر من السابق ، وذلك لاسباب عديدة نجملها فيما يلي :

أولا ، إن هذه الهجرة ستكون على حساب الحقوق الوطنية الثابتة وحقوق الإنسان للشعب العربي الفلسطيني وللمواطنين السوريين في الجولان العربي السوري .

ثانيا ، إن اسرائيل ستتخذ من هذه الهجرة ذريعة لمواصلة احتلالها للاراضي العربية ، وذلك بادعائها بحاجتها الى تلك الاراضي لاستيعاب المهاجرين الجدد . كما أنها ستجد في هؤلاء المهاجرين وقودا لالتهاب الحربية ، وعاملا مشجعا لها للاستمرار في سياساتها العدوانية والتوسعية ضد الدول العربية .

ثالثا ، إن التسوية السلمية لم تتحقق بعد ، وهذه الهجرة وما يتبعها من استيطان في الاراضي العربية المحتلة تنفي صيغة "الارض مقابل السلام" ، التي يوجد إجماع دولي على اعتبارها أساس تحقيق السلام في المنطقة ، وهي بذلك تعرقل جهود السلام وتجعل تحقيقه متعذرا .

رابعا ، إن اسرائيل ما زالت ترفض اعتبار نفسها قوة محتلة ، وترفض الاقرار بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي العربية المحتلة ، كما ترفض قرارات الامم

المتحدة ذات الصلة ، وخاصة تلك التي تعتبر اجراءاتها في الاراضي المحتلة غير قانونية وتطالبها بالرجوع عنها .

واذا ما اعتبرتم هذه الاسباب على خلفية الانتفاضة الفلسطينية المباركة التي أكدت رفض الشعب الفلسطيني القاطع للاحتلال الاسرائيلي وتصميمه على نيل حقوقه الوطنية الثابتة ، وعلى خلفية الموقف الفلسطيني السلمي الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، والذي يعلمه الجميع ، فإنه يتاكد لكم أن لهذه الموجة الجديدة من الهجرة أخطارا جسيمة تستحق معالجة فورية واجراء حاسما من مجلسكم الموقر .

إن على مجلس الأمن اليوم أن يكون أكثر فعالية من السابق . وفعالية المجلس لا تكمن في اصدار القرارات ، بل في تنفيذها . فلقد اتخذ مجلسكم الموقر العديد من القرارات المتعلقة بالاراضي العربية المحتلة ظلت في مجملها دون تنفيذ ، وذلك بسبب رفض اسرائيل لها وعدم استخدام المجلس لصلاحياته ازاء ذلك الرفض .

وإنه لمن المهم الاشارة الى أن مشكلة الهجرة التي ينعقد المجلس من أجلها اليوم ، رغم أهميتها وخطورتها ، إنما هي إحدى جوانب مشكلة أشد تعقيدا ، وهي النزاع العربي الاسرائيلي ، وجوهره القضية الفلسطينية . فطالما بقي هذا النزاع دون حل جذري ، فإن المشاكل العديدة المتفرعة عنه ستظل هي الأخرى بدون حل جذري .

والمطلوب من مجلس الأمن القيام به فيما يتعلق بمشكلة الهجرة اليهودية قيد النقاش هو : تعليق هذه الهجرة الى اسرائيل أو توجيهها الى بلدان أخرى حتى تتحقق التسوية السلمية ؛ تأكيد قرارات المجلس السابقة ذات العلاقة ، وخاصة القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) ؛ إعادة تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي العربية المحتلة ؛ إعادة تأكيد عدم قانونية المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، والعمل على حمل اسرائيل على التوقف عن إنشائها وازالة القائم منها ؛ التأكد من امتناع جميع الدول عن تقديم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ؛ وأخيرا ، الطلب من سعادة الامين العام مراقبة تنفيذ القرار الذي سيصدر عن المجلس حول هذا الموضوع وتقديم تقرير خلال فترة معقولة .

وختاما ، فقد يكون من المناسب التأكيد مرة أخرى على ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي من خلال المؤتمر الدولي وعلى أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . اذ أن من شأن هذه التسوية أن تحل بشكل جذري جميع المشاكل المتفرعة عن هذا النزاع ، بما في ذلك مشكلة الهجرة موضوع النقاش .

الرئيس : أشكر ممثل الاردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي . المتكلمة التالية هي ممثلة السنغال . أدعوها الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانها .

السيدة ديالو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود أن أشكركم وأشكر الاعضاء الآخرين في مجلس الامن على منحي هذه الفرصة للمشاركة في المناقشة بشأن موضوع يثير قلقا خاصا لدى السنغال ولدى اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي أتشرف برئاستها بالنيابة عن بلدي .

وأود في البداية أن أعرب عن سرور وفد بلادي البالغ لرؤيتكم ، سيدي الرئيس ، تترأسون مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس . ونود أن نهنئكم بحرارة ، ونحن نثق بأنكم ستواصلون قيادة أعمال المجلس بديناميتكم وكفاءتكم المعهودتين . ولا يسعني إلّا ان أشيد عن جدارة بسلفكم ، السفير ريكاردو ألاركون دي كيسادا ، ممثل كوبا ، على الطريقة التي اضطلع بها بمهامه خلال شهر شباط/فبراير .

لقد طلبت ، بوصفي ممثلة للسنغال ورئيسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، المشاركة في مناقشة المجلس لاننا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات التي طرأت مؤخرا على سياسة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

ويسرني أن الاحظ واحيي حضور أصحاب المعالي وزراء خارجية فلسطين وماليزيا وكوبا ومشاركتهم البارزة هذا الصباح ، مما يدل على أهمية وخطورة هذه المسألة التي تثير قلق المجتمع الدولي كله .

إن البيانات الاخيرة التي أدلى بها بعض الزعماء الاسرائيليين تبين مرة اخرى تشبث اسرائيل في إنكارها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ورفضها الاعتراف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، على الرغم من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة .

ما فتئت سياسة إقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة التي تنفذها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ موضع رفض وإدانة بالإجماع من جانب المجتمع الدولي . وقد أدت هذه السياسة بمجلس الأمن الى أن ينشئ ، بموجب قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) ، لجنة تتكون من ثلاثة من أعضائه لدراسة حالة المستوطنات في الاراضي المحتلة . وعندما قدمت هذه اللجنة تقريرها الثاني ، اتخذ مجلس الأمن ، في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي وافق فيه على النتائج والتوصيات الواردة في ذلك التقرير .

وقد قرر المجلس أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للاراضي الفلسطينية وسائر

الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، أو أي جزء منها ، ليس له أي صحة قانونية . ورأى المجلس أن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة ، كما أنها تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . كما طلب المجلس من جميع الدول ألاّ تقدم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة .

وقد لاحظت اللجنة في تقريرها الثالث استمرار تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأكدت من جديد على أن سياسة الاستيطان الاسرائيلية يجري تنفيذها بنشاط وبتعمد وبانتظام باستخدام أساليب غالبا ما تكون قسرية ، بتجاهل تام لحقوق الإنسان الأساسية . وقد أدت هذه السياسة الى إحداث تغييرات جذرية وضارة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للحياة اليومية للسكان العرب الباقين في الأراضي المحتلة ، بالإضافة الى أنها أدت الى تغييرات عميقة ذات طابع جغرافي وديموغرافي في هذه الأراضي ، بما فيها القدس ، بانتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن . وفي ضوء زيادة تفاقم الوضع رأت اللجنة أن سياسة الاستيطان الاسرائيلية والآلام غير المبررة التي تسببها للسكان العزل قد تؤدي الى قلاقل وأعمال عنف جديدة ، وأوصت بإيجاد الوسائل المناسبة ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، لوضع حد لهذا الوضع . ولسوء الطالع ، وكما يعلم الأعضاء ، لم يتمكن مجلس الأمن من النظر في التقرير الثالث للجنة ، وبالتالي لم يكن بالإمكان تنفيذ توصياتها .

وهكذا ، وعلى الرغم من النداءات العاجلة التي وجهها المجتمع الدولي ، تواصل اسرائيل سياستها الاستيطانية بوتيرة متسارعة . ووفقا للمعلومات الأخيرة فإن مساحة الأراضي التي صادرتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وصلت في عام ١٩٨٩ الى حوالي ٥٥ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي المحتلة . وتوجد في الضفة الغربية ١٨٥ مستوطنة وفي قطاع غزة ٢٢ مستوطنة ، بينما يقدر عدد المستوطنين بحوالي ٠٠٠ ٧٠ شخص . وعلاوة على ذلك قيل إن حوالي ٠٠٠ ١٣٠ اسرائيلي استوطنوا في أحياء جديدة أقيمت في القدس الشرقية منذ بداية الاحتلال في عام ١٩٦٧ .

أن سياسة الضم الزاحف للأراضي المحتلة ليست إلا جزءا من خطة محكمة التدبير وتطبق وفقا لأهداف وجداول زمنية محددة .

ألم يكن وزير الدفاع الاسرائيلي السابق الذي أعلن في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢:

"أن بناء المستوطنات على نطاق واسع في جميع أجزاء الضفة الغربية أفضل رد على مختلف الخطط التي قد يفرضها إناس من الخارج على اسرائيل ؟"

وبالطبع ، اتخذت اسرائيل ، من أجل تحقيق هذا الهدف ، تشكيلة واسعة من التدابير لتخنق أي شكل من أشكال التعبير السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي من جانب الشعب الفلسطيني . وقد رافقت هذه التدابير أعمال عنف وتخويف واستفزاز ضد الفلسطينيين ارتكبها مستوطنون اسرائيليون مسلحون ، ناهيك عن أعمال الطرد وأشكال العقوبة الاخرى .

وقد ازداد هذا الوضع سوءا منذ بداية الانتفاضة . وقد أعربت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقريرها الى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في عام ١٩٨٨ عن قلقها البالغ إزاء تزايد اشتراك مستوطنين اسرائيليين مسلحين في الاعتداء على السكان الفلسطينيين . وأعربت اللجنة في تقريرها الى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة عن قلقها البالغ إزاء زيادة لجوء اسرائيل الى القوة المسلحة في محاولة إخماد جذوة الانتفاضة . ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وردت أنباء تفيد بأن فرقة احتياطية من القوات المسلحة الاسرائيلية مكونة من المستوطنين قد أُرسلت الى الضفة الغربية . وفي الرسائل التي وجهتُها الى الامين العام والى رئيس مجلس الامن بالنيابة عن اللجنة ، نبهتُ في مناسبات عديدة الى الحوادث الخطيرة الناجمة عن أعمال العنف التي ارتكبتها مجموعات المستوطنين والتي أدت الى سقوط كثير من الضحايا بين صفوف الفلسطينيين .

ووفقا لاحصاءات ظهرت أخيرا في الصحافة الامريكية ، سيرتفع عدد المهاجرين من ٥٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٧٥٠ ٠٠٠ في هذا العقد . ونتيجة للهجرة الجديدة يمكن أن يتزايد عدد السكان اليهود المستوطنين في القدس الشرقية منذ ١٩٦٧ بنسبة ٦٠ في المائة ، ويمكن أن ينمو عدد السكان في المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية بنسبة ١٠ في المائة في المستقبل القريب . ويقال إن هناك أكثر من ٣ ٠٠٠ أسرة اسرائيلية قد استوطنت في الأراضي المحتلة في عام ١٩٨٩ . وقد ذكر أن المستوطنين الذين يعيشون هناك الآن هم الذين يشجعون المهاجرين الجدد بنشاط على الانتقال الى الأراضي المحتلة ، وأن الحكومة الاسرائيلية تتعاون في ذلك الجهد بتقديم مزايا نقدية كبيرة وقروض عقارية منخفضة الفائدة وأرض مجانية عمليا .

وهناك مهاجرون جدد يستوطنون على الفور في الضفة الغربية ، في الوقت الذي يقوم فيه الجنود الاسرائيليون ، الذين ينفذون قوانين الاقامة الصارمة جدا ، بترحيل الفلسطينيين الذين عاشت أسرهم هناك على مر الأجيال . وتذكر مصادر موثوق بها وجود حملة متزايدة في الضفة الغربية لتشتيت الأسر ، ونتيجة للقيود التي تفرضها اسرائيل ، فإن عشرات الالاف من الفلسطينيين ، الذين عادوا الى الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ بتصاريح اقامة محدودة ومكثوا بها يعاملون كالأجانب من جانب سلطات الاحتلال ، التي أبعدت عدة مئات من الفلسطينيين في عام ١٩٨٩ ، معظمهم من النساء والأطفال ، والتي رحلت حوالي ٥٠ شخصا لأسباب سياسية منذ اندلاع الانتفاضة .

إن عمدة الخليل السابق ، السيد مصطفى النتشة ، كان يعبر عن مخاوف الفلسطينيين عندما قال :

"يرفض الاسرائيليون منح الفلسطينيين حق العودة إلى المنطقة ، ولكنهم في نفس الوقت يحضرون أيضا اليهود المهاجرين . إننا نريد دولتنا الفلسطينية الخاصة بنا الى جوار اسرائيل ، وأن نقوم بتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها ، ولكن المهاجرين اليهود من الخارج سوف يغيرون ديموغرافية الأراضي ، وطابع المناطق المحتلة" .

وقد أحاطت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف علما بالبيانات التي أدلت بها حكومتا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، التي تدين فيها سياسة اسرائيل الحالية فيما يتعلق بالاستيطان في الاراضي المحتلة . وتؤيد اللجنة بالكامل هذه البيانات وبيانات الحكومات الاخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن ذلك الموضوع ، وهي تشاركها قلقها . وترغب اللجنة في أن تنضم إلى النداءات التي وجهت إلى حكومة اسرائيل لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الامن ذات الصلة وللامتناع عن اتخاذ أي اجراء يغير من التكوين الديموغرافي للاراضي الفلسطينية المحتلة . ونحث جميع الاطراف المعنية على أن تكفل أن أعضاء الطائفة اليهودية المهاجرين الى اسرائيل لا يستخدمون لاطالة أمد احتلال الاراضي الفلسطينية أو لتعطيل عملية السلام ، أو لحرمان شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

وفي هذا السياق ، يسعدني أن أؤكد هنا أن السنغال ، ايمانا منها بقناعاتها ومواصلة لالتزامها بالعدالة ، تؤيد حق كل فرد في أن يهاجر بحرية الى البلد الذي يختاره ، ولكنها لا تستطيع أن توافق على أن ممارسة ذلك الحق يمكن أن تفرضه دولة ثالثة على حساب السكان الاصليين - وفي هذه الحالة على حساب السكان الفلسطينيين .

والآن بينما يسود الحوار جميع أنحاء العالم وتصبح المفاوضات الوسيلة المختارة لايجاد حلول للمشاكل القائمة ، والآن في الوقت الذي تتخذ فيه الحكومات مبادرات مشجعة تبدي شجاعة سياسية مبشرة ، والآن في الوقت الذي يبدو فيه أنه حتى مؤيدي الفصل العنصري يدركون بغض تلك السياسة القائمة على العنف ، والاضطهاد ، والتمييز العرقي وإنكار الحقوق في الحريات ، توجد مخاطر جديدة تهدد بدرجة خطيرة السلم والامن الدوليين والاستقرار الدولي بسبب عناد الحكومة الاسرائيلية في مسيرتها ضد التيار الحالي للتاريخ .

ونحن ومجلس الامن ، ينبغي أن نعارض بكل حزم سياسات وممارسات اسرائيل وتحديها وموقفها الاستفزازي حتى لا تتحول المظالم التي لايزال الشعب الفلسطيني يعاني منها الى مأساة أكثر رعبا .

والأمر يرجع إلينا في أن نؤيد المبادرات التي تتخذ الآن من أجل جعل جميع الأطراف المعنية تدخل في مفاوضات بناءة ، ولكفالة انعقاد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط من أجل ايجاد تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة .

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف الملح ينبغي أن نرتفع على خلافاتنا المعتادة .

وفي القريب العاجل ، وسط الابتهاج العام ، ستتبوأ ناميبيا المستقلة مكانها الذي ظفرت به ، من خلال كفاح مرير ، بين مجموعة الأمم الحرة . ذلك المظهر المجيد من مظاهر انتصار الحق على العنف ، والحرية على الظلم ، ينبغي أن يكون بمثابة إلهام لأولئك الذين يحاولون تجاهل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب المناضلة من أجل انتصار طموحاتها المشروعة .

ويراودني الأمل بأن أعمال مجلس الأمن ستمكننا من التقدم على الطريق الذي سيمكن أيضا الشعب الفلسطيني الباسل ، من استعادة جميع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، ومن الاسهام مع المجتمع الدولي في بناء عالم من السلم والعدالة والرخاء .

والسنغال ، التي اتبعت باستمرار وبتفان هذا الطريق ، ستواصل العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف .

الرئيس : أشكر ممثلة السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل اسرائيل . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن القضايا المطروحة اليوم في المداولات ليست إلا جانبا واحدا من الصراع العربي الاسرائيلي المتعدد الجوانب . إن هذا الصراع المعقد والصعب ينبغي تناوله بطريقة بناءة في سياق المفاوضات الشاملة فيما بين الأطراف المعنية مباشرة . ولو اتبع هذا الطريق منذ البداية ، لكان من الممكن تفادي العداوات والتوترات منذ أمد طويل . ولو أن

المفاوضات المباشرة بدأت ، لما شار الكثير من القضايا الخلافية ، التي يستخدم بعضها بشكل مغرض ويبالغ فيه بما يتجاوز كل الحدود .

منذ أيار/مايو الماضي ، كان كل نشاط موجه الى بدء الحوار مبنيا على مبادرة اسرائيل السلمية في ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ .

وتوجد حاليا أزمة سياسية داخلية تختمر في اسرائيل . ومع ذلك ، وكما أعلم ، فإن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي نجد فيها أزمات سياسية داخلية ، اذ أن قيام وسقوط الحكومات لا تحددها قضايا اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية ، لان المشكلة المؤلمة تتمثل في السعي الى السلام واتباع أفعل سبيل واستخدام أفضل وسيلة من أجل الاسراع في العملية المفضية الى السلام .

هذا ليس هو الوقت المناسب ولا هو المكان المناسب للتركيز على القضايا الخلافية والمظالم المتبادلة التي تكمن في قلب الصراع العربي الاسرائيلي . فلا بد من معالجة الخلافات وسوف تعالج عند بدء المفاوضات . إن مواقف الأطراف معروفة جيدا ؛ وتكرارها الذي لا ينتهي هنا لا يضيف إلاّ مزيدا من الوقود الى النار .

وعند هذا المنعطف الخطير لا بد أن يحظى النهوض بعملية السلام بأعلى أولوية لدى جميع الأطراف المعنية . إن التحلي بحسن التقدير قد يسهم في تحاشي العثرات التي أمامنا .

كنت أود أن أنهي بياني هنا قائلا "شكرا ، سيدي الرئيس" ، وأن أعود الى مقعدي . لكن لسوء الحظ تعين علينا الاستماع الى جولة جديدة من الاتهامات الموجهة الى اسرائيل ، وهي اتهامات لا يمكن أن تمر دون رد .

إننا نشهد تحولات تاريخية تجري حاليا في جميع أنحاء العالم . فالأسوار تتداعى ورسالة الديمقراطية والحرية تنبعث من جديد ، والحدود تفتح وحرية الحركة تنفع الناس الذين ينتمون الى جميع القوميات ، ومن بينهم اليهود الذين يلتمسون الملاذ الآمن ويرغبون في العيش في حرية وكرامة في وطنهم في اسرائيل .

بعد آلاف السنين من القمع والاضطهاد والمذابح التي بلغت ذروتها بمقتل ستة ملايين يهودي في المحرقة النازية ولدت من جديد دولة اسرائيل . لقد كان هذا تحقيقا لحلم قديم قدم الزمن تردد صداه في كلمات النبي أشعيا الذي أعلن أن الرب سوف :

"يجمع منفيي اسرائيل ويضم مشتتي يهوذا من أربعة أطراف الأرض" .

(الكتاب المقدس ، أشعيا ، ١١ : ١٢)

وبعد ذلك سيُكفل للشعب اليهودي الملاذ الآمن والدائم ، ولن يجد الشعب اليهودي نفسه مرة أخرى عاجزا أمام خطر ماحق . ولن توصد في وجهه مرة أخرى أبواب الحرية ؛ اذ أن أبواب اسرائيل سوف تظل مفتوحة الى الأبد . هذا هو الضمان المتوفر لليهود في جميع أنحاء العالم بموجب قانون العودة ، القانون الأساسي لاسرائيل :

"لكل يهودي الحق في الهجرة الى البلاد" .

هذا هو جوهر وسبب وجود اسرائيل .

وفي الحقيقة أن اسرائيل قد استوعبت شعبها الذي يتكون من الفئات التالية : موجة إثر موجة من اللاجئين المعوزين ؛ ناس نجوا بحياتهم ولم يكن أمامهم من مكان سواها ؛ من كتب لهم البقاء بعد معسكرات الاعتقال والموت في أوروبا ؛ ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ من الدول العربية ، العديد منهم هربوا تاركين وراءهم كل شيء ؛ اللاجؤون والمهاجرون من افريقيا السوداء وآسيا والأمريكتين .

وفي الواقع أن أعضاء وفدنا الموجودين في هذه القاعة يمثلون قطاعا من اسرائيل الحديثة . فنحن جميعا من الجيل الأول أو الثاني من اللاجئين أو المهاجرين من أربع قارات .

إن الهجرة الجماعية لليهود من الاتحاد السوفياتي تمثل ذروة نضال دولي طويل وصعب وشاق لعب فيه العالم الحر كله بحكوماته وبرلماناته وساسته ومجتمعاته دورا رائدا . ونحن نقدر تقديرا عميقا هذه الجهود ونحيي اعتزام الاتحاد السوفياتي التقيد بالممارسة الدولية ومنح مواطنيه حرية الحركة . هذا التطور الهائل بالغ الأهمية اليوم ، حيث أن الجانب الداكن للعملية الديمقراطية يولّد انبعاثا جديدا للمعاداة البغيضة للسامية .

وفي الوقت نفسه فإن الدول العربية تشن حملة بشعة ، إنها حملة ذات نطاق وأبعاد لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة بغية وقف هجرة اليهود الى اسرائيل كلية . وبينما تساق ذرائع مختلفة فإن الهجمات توجه ضد عملية الهجرة ذاتها ، وقد استمعنا الى ذلك هنا . ومع ذلك تعتبر الهجرة اليهودية الأساس الذي قامت عليه دولة

اسرائيل . ومن هنا فإن من يعارضون الهجرة اليهودية الى الدولة اليهودية يعبرون عن معارضتهم لوجودنا ذاته .

إن الاتهامات الموجهة الى اسرائيل في هذه المناقشة تعني ضمنا أن اسرائيل تنوي تشريد الفلسطينيين عن طريق الاستيطان الواسع النطاق للمهاجرين اليهود محلهم ليس لها أساس على الاطلاق . بل إن هذه الادعاءات هي آخر مظهر من مظاهر الحملة الطويلة ضد الدولة اليهودية ، وهي حملة تتستر عادة وراء شعارات كلامية ، مثل "النضال المسلح" أو "التمييز العنصري" أو "الاستيطان" أو "معاداة الصهيونية" أو "تحرير فلسطين" أو الحملة الرامية الى وقف الهجرة اليهودية .

منذ ما يربو على ٤٠ عاما ما فتئنا نجد الدول العربية وسائر وكلائها ومنظماتها تبذل قصارى جهدها لنزع طابع الشرعية عن الدولة اليهودية الوحيدة وسحقها ماديا وتقويضها سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا . وفي الحقيقة إن جهودها المتضافرة لوقف الهجرة اليهودية بدأت قبل وقت طويل من سيطرة اسرائيل على يهودا والسامرة وقطاع غزة . إن ما نشهده اليوم هو ذروة حملة عربية منظمة يعود تاريخها الى بداية الصراع العربي الاسرائيلي ، وهي حملة موجهة ضد جوهر اسرائيل بوصفها وطنا للشعب اليهودي وضد حق اليهود في أن يكون لهم دولة خاصة بهم ، وموجهة ضد السلم والوفاق مع حقيقة وجود اسرائيل .

ونتذكر كيف هرب اللاجؤون اليهود في بداية هذا القرن من الاضطهاد ضد السامية في أوروبا ولم يجدوا أمامهم سوى معارضة عربية شديدة . ونذكر أن الزعماء العرب في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن كانوا يتأثرون بما يقوله مفتي القدس ، الحاج أمين الحسيني ، الذي كان يتآمر من قاعدته في المانيا النازية ، ليس فقط من أجل وقف جميع الهجرة اليهودية ، ولكن لتصفية الطوائف اليهودية جسديا في أوروبا وفلسطين . واستكمالا لجهوده ، قبل الحرب العالمية وأثناءها وبعدها ، مارست القيادة العربية ضغطا مستمرا على السلطات البريطانية في فلسطين التي كانت تحت الانتداب لوقف جميع الهجرة اليهودية .

ولا يسعنا أن ننسى أن هذا الضغط العربي قد بلغ ذروته بارسال البعثة الملكية "للتحقيق في الحالة" في فلسطين والكتاب الأبيض البغيض الذي أصدرته سلطات الانتداب البريطانية في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٩ الذي فُرضت بموجبه قيود قاسية على الهجرة اليهودية تبعه حظر شامل . وقد كان ذلك بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٣٩ ، بعد ست سنوات من ظهور النازية الألمانية ، في حين أن الخطر الكبير الذي واجهه اللاجؤون اليهود من أوروبا كان معروفا للجميع ، وبعد عام من سيطرة النازية وهجومها على النمسا ، وفي أعقاب غزو النازيين لتشيكوسلوفاكيا ، وقبل شهرين من الهجوم على بولندا . وفي ذلك الحين تجوهلت الآثار الأدبية المترتبة على ذلك كما يتم تجاهلها اليوم .

وكما كان الزعماء العرب حينئذ يسعون ما وسعهم السعي الى حرمان اليهود من الملاذ الوحيد المتاح لهم ، فإنهم رفضوا فيما بينهم أي حل توفيقي مع الدولة اليهودية . وقد رُفض فورا قرار التقسيم الذي صدر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ . كذلك رُفض الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود حتى قبل حرب الأيام الستة . وكما رفضوا القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) واتفاقات كامب ديفيد ، يرفض الكثيرون منهم الآن مبادرة اسرائيل نحو السلم التي انبثقت في شهر أيار/مايو ١٩٨٩ .

وحالة الحرب المستمرة هذه لم تتوقف . واليوم ، فإن اسرائيل ، بعد ٤٢ عاما من إعادة مولدها ، لاتزال تواجه الرفض العربي لوجودها ذاته . والسيد القذافي رئيس الجماهيرية العربية الليبية يطالب بشن حرب شاملة على اسرائيل بصورة تجمد الدم في العروق إذ يقول :

"إن تحرير فلسطين ... ليس سوى مسألة وقت ... إن فلسطين مقبرة اليهود ... فرن جماعي لكل اليهود . ولذلك ، فإني أنصح اليهود بأن يتركوا الغرن قبل أن ... يبدأ في الغليان ، وأن يعودوا الى بلادهم ... وألاسكا مكان ملائم جدا لإنشاء دولة يهودية ... إنني أحذرهم ، اخرجوا من المقبرة قبل أن تدفنوا" .

وهذا من وكالة الانباء الليبية ، طرابلس ، ليبيا ، في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

هذه التهديدات الصريحة ، هل ينبغي لنا تجاهلها ؟ هل نجرؤ على تجاهل هذا التبجح من جانب ليبيا ، هذه الدولة المعادية التي تنتج وتكدس مخزونات الاسلحة الكيميائية ـ الغاز السام ـ في الرابطة ؟

وعرفات يوافق تماما على أنه :

"ينبغي لليهود في فلسطين المحتلة أن يعودوا الى بلادهم الاصلية ... إن الثورة الشعبية ستستمر الى أن يتحرر كامل التراب الفلسطيني" .

وهذا من وكالة الانباء الليبية ، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

وفي ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ دعا الرئيس الاسد رئيس سوريا الى الجهاد الابدي ، الحرب المقدسة ضد اسرائيل "حتى نهاية الزمان" .

إن هناك استعدادات تجرى حاليا لإنشاء ما يسمى جبهة شرقية للمواجهة ضد اسرائيل ؟ تحالف عسكري يضم قوى سوريا والأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية ، قادر على تعبئة ما يقرب من ثلاثة ملايين رجل تحت السلاح .

وكما لو كان هذا كله غير كاف ، ظهرت على السطح من جديد مؤخرا حجة قديمة خبيثة ؛ عودة الى نفس الخط الشائن الذي كان يسير عليه السفير السعودي الراحل

البارودي الذي اعتاد أن يذكر في مجلس الأمن ليس فقط أن اليهود ليس لهم حق في إنشاء دولة ذات سيادة في اسرائيل ولكن أنهم ليسوا حتى يهودا ... وهذا أدعى لحرمانهم من أن يكون لهم وطن . لقد كان يحاول أن يبرهن على أنهم ينحدرون من الخزر ، وهم قبيلة تحولت الى اليهودية في القرن الثامن .

وهذا الهراء عاد مؤخرا بطريقة ملحوظة .

لقد أعلن الرئيس الأسد في الخطاب الذي ألقاه يوم ٨ آذار/مارس أن "اليهود السوفيات خزر . إنهم ليسوا من سلالة اسحق أو سام أو حتى نوح" ويخبرنا عرفات في مقابلة مع التليفزيون الفرنسي أن اليهود السوفيات ليسوا يهودا حقيقيين : "إنهم لا ينتمون الى قبائل اسرائيل الاثنتي عشرة ... إن اسرائيل تختطفهم جماعات" (مقابلة مع "أريت سير إيماج" ، في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠) .

ويذهب القذافي حتى الى أبعد من ذلك : إنه يدعو الى إبعاد يهود اسرائيل الى استونيا وليتوانيا ـ أرض الخازار . وتلك ـ كما يدعي القذافي ـ طريقة تحقيق ما يسميه سلاما عادلا ـ وكالة الأنباء الليبية ، طرابلس ، ليبيا ، ٦ كانون الثاني/يناير .

في الشرق الأوسط ، حيث يؤدي التحريض بالقول عادة الى إراقة الدماء ، يجب عدم تجاهل هذه البيانات . منذ ستة أسابيع فقط قتل تسعة سائحين اسرائيليين وجرح ١٧ عندما هوجم اتوبيس الرحلات الذي كانوا يستقلونه على الطريق الى الاسماعيلية . وتبارت منظمات عديدة في ادعاء شرف قيامها بتلك المذبحة . وكانت إحداها هي منظمة الجهاد الإسلامية سيئة السمعة التي لها روابط حزبية وثيقة مع مجموعة فتح التابعة لعرفات . وكان الباعث ـ كما ذكرت الجهاد الإسلامية ـ تذكير اليهود السوفيات بأن اسرائيل ليست أرض اللبن والعسل وإنما أرض الموت ، كما قالت المنظمة :

"إننا نشهد هنا عشرات الآلاف من اليهود السوفيات وهم يهبطون على أرضنا المقدسة ، يلبسون الزي العسكري ، لاضطهاد شعبنا العربي . ... إن الجهاد الإسلامية تنتظركم ... إننا نقول للصهاينة في فلسطين وفي كل مكان

آخر : إننا سنقاتلكم ، رجالا وأطفالا وشيوخا ... إن الكفاح المسلح هو طريقنا الى فلسطين" .

هذا منقول عن راديو القدس ، دمشق ، في ٥ شباط/فبراير .

هذا هو جوهر ما يسمى الكفاح المسلح ، وهو تعبير ملطف للقتل العشوائي للمدنيين اليهود ، صيحة الحرب التي يطلقها الذين يصممون على إحباط أي تحرك نحو الحل السلمي للنزاع . والضغط السياسي المكثف الرامي الى وقف الهجرة اليهودية الى اسرائيل يجب أن يفهم في هذا الإطار . وهذا يبدو بوضوح في وفرة المقالات الصحفية التي تظهر في كل صحيفة عربية تقريبا هذه الأيام . وقد ذكرت صحيفة القبس الكويتية يوم ٢٢ شباط/فبراير ما يلي :

"أن الحل العادل هو أن تعود فلسطين الى ما كانت عليه قبل الهجرة اليهودية ... إن وجود اسرائيل غير شرعي ، ولذلك فان الحل العادل هو عدم بقاء اسرائيل . ... وأولئك اليهود الذين جاءوا من هنا وهناك يجب أن يعودوا الى أوطانهم . هذه هي العدالة الحقيقية ... إن ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة ، عن طريق الجهاد الإسلامي" .

هذا ما تقوله صحيفة القبس الكويتية .

ويوم ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ نشرت القيادة الوطنية الموحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية آخر توجيهاتها التي ذكرت ، في جملة أمور :

"تطالب القيادة بأن توقف السلطات السوفياتية الهجرة المباشرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل ، وتطلب من منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الدول العربية والجماهير العربية ... أن تعمل بحسم لوقف تدفق المهاجرين السوفيات الى اسرائيل" .

وقد نشر هذا في المنشور رقم ٥٢ الصادر في ١٥ شباط/فبراير .

وهذا جميعه معلن في القرارات التي صدرت يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ في المؤتمر العام الخامس لجماعة فتح التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي أعلن أن "الجريمة اكتملت بتقسيم فلسطين وإنشاء الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨" وأن

"فتح شكلت لجنة خاصة مهمتها ردع المهاجرين اليهود الجدد عن المجيء الى اسرائيل" .

وهذا منقول عن وكالة الأنباء الفرنسية ، في ٨ آب/أغسطس .

لقد أشارت الدول العربية عاصفة دبلوماسية كبرى في جهد عالمي النطاق لوقف تدفق المهاجرين اليهود . والهدف الحقيقي وراء هذه الحملة هو وقف جميع الهجرة اليهودية الى اسرائيل . إن إمكانية تقوية اسرائيل بالهجرة هي التي تثير معارضتها العنيفة ، لأنها كانت دائما ترغب في تحديد سكان اسرائيل وبالتالي قوة بلدنا وطابعه اليهودي وديمومته . وبشكل أكثر دقة ، فإن الدفعة الكامنة وراء هذا النشاط هي الوهم بأنه بمرور الوقت ستختفي اسرائيل في نهاية الأمر من على خريطة الشرق الأوسط .

وقد ذكرت صحيفة الرياض السعودية بأنه :

"ما لم تتحول فلسطين الى جهنم بتصعيد الكفاح المسلح لردع المهاجرين الروس ، سيصل عدد اليهود في فلسطين الى أكثر من ٨ ملايين مع بداية القرن الحادي والعشرين" .

وهذا منقول عن صحيفة الرياض ، المملكة العربية السعودية ، في ٢٧ كانون الثاني/يناير .

وبالمثل فإن حركة حماس المتطرفة ذكرت في منشورها الثاني والخمسين المؤرخ في ١٥ شباط/فبراير ما يلي :

"هذا أشد الأخطار التي واجهتها القضية الفلسطينية ، بصرف النظر عما إذا كان المهاجرون السوفيات يستوطنون في الضفة الغربية وغزة أو في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨" .

وإنني أؤكد على عبارة : "فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨" .

والرئيس العراقي صدام حسين قال مخاطبا مجلس التعاون العربي في عمان :

"إن الحجة القائلة بأنهم ينبغي أن يمنعوا من العيش في الاراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ليست كافية ، لأن المهاجرين في أي مكان يوجدون فيه يعززون المجتمع الاسرائيلي .

اقتبس هذا الكلام مما جاء في وكالة الانباء العربية في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

هذه هي إذن الطبيعة الحقيقية للمشكلة المزعومة : إن اسرائيل ترتكب خطيئة كبرى برفضها أن تذوي وتنتهي بكل بساطة . ومع ذلك فإن الدول العربية كانت تدرك أن المعارضة المكشوفة للحق العالمي في الهجرة لن تحظى بشعبية كبيرة . ولم يفتها أيضا أن إعلان الرغبة في العيش في سلام مع اسرائيل يتناقض مع معارضة الهجرة اليهودية الى الدولة اليهودية . وكان لا بد من إيجاد ذريعة مقبولة : ومن هنا جاءت التهمة الملفقة والمنافية للعقل والقائلة بأن اسرائيل تنوي تشريد الفلسطينيين بتوطين المهاجرين اليهود مكانهم .

لكن العكس هو الصحيح . إذ أن اسرائيل ، بدلا من تشريد الفلسطينيين ، كانت الطرف الوحيد الذي عمل بنشاط على إعادة توطينهم . فمنذ عام ١٩٦٧ ، مكنت اسرائيل عشرات الالوف من الفلسطينيين من العودة الى يهودا والسامرة وغزة في إطار خطة توحيد الأُسَر . وفضلا عن ذلك قامت اسرائيل ، منذ عام ١٩٧١ ، بإعادة توطين ما يزيد على ١٥٠ ألفا من اللاجئين الفلسطينيين في غزة ، في مواجهة معارضة شديدة من جانب الدول العربية ، مائة وخمسون ألف لاجئ فلسطيني تركوا مخيمات اللاجئين بمحض إرادتهم ، وهم يقطنون اليوم في مساكن دائمة في أحياء حديثة بقطاع غزة .

وقد زعم في هذا السياق أن إسرائيل توجه المهاجرين اليهود الى هذه الاراضي كمسألة سياسة . هذا إدعاء لا أساس له . إن الحقائق تتحدث عن نفسها ، فأكثر من ٩٩ في المائة من المهاجرين قد استوطنوا في المراكز الحضرية الرئيسية في اسرائيل . وقد كرر وزير الاستيعاب التأكيد على سياسة اسرائيل القاطعة في هذا الشأن في ٢٨ شباط/فبراير قائلا :

"أود أن أبعث برسالة قوية وحاسمة . لن يجري تحويل المهاجرين الى الاستيطان في الأراضي" .

أما الذين يزعمون أن هناك خطرا على التكوين الديمغرافي للأراضي ، فيعرفون أن زعمهم لا يقوم على أي أساس . وبالتالي فإن ملجأهم الوحيد هو التشبث بكلمات منسوبة الى رئيس وزراء اسرائيل الذي يُفترض أنه أعلن أن هناك حاجة الى مزيد من الأراضي للمهاجرين . ولتصحيح الوضع أقول إن رئيس الوزراء شامير أدلى في ١٣ شباط/فبراير في الكنيست - برلمان اسرائيل - بالتصريح التالي :

"إن المركز الدائم ليهودا والسامرة وغزة سيناقش في مفاوضات ستجرى وفقا للمبادئ التوجيهية والظروف المنصوص عليها تفصيلا في قرارات الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ، وبما يتماشى مع الاتفاقات الدولية التي تعد اسرائيل طرفا فيها . ونحن نأخذ ذلك في الاعتبار ... إن الحكومة ليس لديها سياسة توجّه المهاجرين الى مناطق يهودا والسامرة وغزة" .

وبعد يومين أعلن رئيس الوزراء شامير في خطاب عام :

"إن محاولة تعليق هذه الحملة العربية على "شماعة" تصريح منسوب اليّ يتعلق بأرض كبرى لاسرائيل تتضاءل وتصبح عديمة الاهمية أمام أبعاد الهجمات الموجهة ضدنا ومدى تطرفها . إن ملاحظاتي حول الحاجة الى دولة قوية آمنة لاستيعاب موجات الهجرة ، تلك الملاحظات التي جرى تشويهها واستغلالها لصالح الحملة الموجهة ضدنا ، لم تتضمن شيئا يمكن تفسيره بأنه رغبة في توجيه المهاجرين الجدد الى يهودا والسامرة وقطاع غزة بالتحديد . كما أن هذه ليست سياسة حكومة اسرائيل" .

هناك مناطق كثيرة في اسرائيل ، مثل الجليل في الشمال أو النقب في الجنوب ، عدد سكانها قليل ، وفي حاجة الى الاستصلاح والتنمية . والهجرة المقرونة بالتعايش السلمي ستعزز هذه العملية .

أما الذين يواصلون معارضة هجرة اليهود الى اسرائيل ، فهم نفس الذين يرفضون قبول واقع دولة يهودية آمنة نامية وذات سيادة ، ويتشبثون بأحلامهم باجتياحها . ومع ذلك فقد آن الأوان لأن يدركوا أن عودة اليهود الجماعية الى وطنهم التاريخي تمثل ، في عصر الانفتاح والديمقراطية هذا ، تأكيدا جديدا على أن الحلم بالقضاء على اسرائيل ، هذا الحلم الذي عفى عليه الزمن ، يزداد قبحا يوما بعد يوم ويصبح أكثر إفضاء الى عكس المراد منه .

من البديهي أن هناك اختلافات جوهرية في المواقف الاساسية لأطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، وهذه لا يمكن حسمها بجولة أخرى من المناقشات الخلافية . إن الخلافات لا يمكن حلها إلا بالحوار والتفاوض . فلنتفق على ألا نسمح بأن تُصرف هذه المناقشة عن ذلك ، بأيدي قوى تعمل ضد هذه العملية بالذات . واسرائيل ، بدورها ، ستواصل جهودها الحقيقية والمستمرة لتشجيع وتعزيز العملية التي نأمل أن تؤدي الى حل تفاوضي للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، والى السلام الحقيقي في منطقتنا المضطربة .

الرئيس : السيد كلوفيس مقصود المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ، الذي وجه إليه المجلس في جلسته الـ ٢٩١٠ ، دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، يرغب في الإدلاء ببيان .

أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والإدلاء ببيانه .

السيد مقصود (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، باسم جامعة الدول العربية ، أود أن أقول لكم كم نحن فخورون برؤيتكم تترأسون مجلس الامن اليوم . إن توليكم الرئاسة لهو تتويج لالتزامكم بالقضايا العربية بصفة عامة وقضية التحرر الإنساني بصفة خاصة . كان إسهام بلدكم عظيما في قضية السلم في هذه المنظمة . وكانت مهاراتكم الدبلوماسية وتماسككم الفكري ونزاهتكم مصدر قوة للمجموعة العربية وجامعة الدول العربية .

لقد قيل الكثير اليوم عن مقاصد مداولات مجلس الامن ، هذه المداولات التي تجري في وقت حاسم الاهمية بالنسبة لتطور عملية السلم .

والقضية كما تثور في ظل الأزمة الحالية بين السلطات الحاكمة في اسرائيل - وهي أزمة أدت الى تصويت بسحب الثقة من حكومة شامير - تحمل في طياتها بذور المماطلة المستمرة والشلل ومن ثم فهي محاولة لإخفاء ما يجري الآن في اسرائيل من حيث التعويق والمماطلة بحجة تشكيل حكومة جديدة .

والى حد ما تسعى اسرائيل الى جعل انتهاكاتها لحقوق الإنسان والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واتفاقية جنيف والقانون الدولي رهنا بحالتها السياسية الداخلية . ولهذا ، وبينما تجري المداولة في هذا المجلس الموقر الآن ، فإننا نشهد في نفس الوقت حالة قد يرى البعض أنها واعدة بسبب ما يسمى بالمرونة في الأسلوب التي قد تبرز نتيجة لإقالة السيد شامير . إلا أن ما هو جوهري وأساسي هو الثوابت وليس المتغيرات السطحية للأحوال السياسية في المعادلة السياسية الاسرائيلية .

ومن ثم فإنه من الاهمية بمكان ألا نخرج عن المسار الطبيعي أو أن يتشتت انتباهنا عن البؤرة المضمونية للقضايا قيد النظر لا نتيجة للهجرة الجماعية اليهودية السوفياتية فحسب وإنما أيضا لمشكلة استمرار عناد اسرائيل ومماطلتها .

اسمحوا لي أن أشير الى التصريحات الاسرائيلية والبارانويا المصطنعة سواء إزاء الاتحاد السوفياتي أو إزاء الاهداف العربية والاهداف الفلسطينية في فلسطين . هذه البارانويا المصطنعة تقوم على عوامل دائمة فلسفية لكامل المشكلة الصهيونية . وقد تجلى هذا اليوم في هذه المناقشة عن طريق الإصرار بأن كامل سر وجود الدولة الاسرائيلية هو أنها دولة تشكل ملاذا آمنا لكل اليهود ، حسب نص ما يسمى بقانون العودة . إننا في الدول العربية قررنا ألا نفتح صفحات التاريخ من جديد ، بل أن نحاول أن نبين المستقبل . ولكن لو أريد إعادة سرد التاريخ بإيجاز فلندرس هذا الإصرار الإسرائيلي على الهجرة السوفياتية الجماعية . ولنمسح التحريفات المتعمدة للمقاومة العربية الفلسطينية لهذه الهجرة السوفياتية الجماعية . إن قانون العودة ، الذي هو ، وفقا للممثلين الاسرائيليين ، سر وجود دولة اسرائيل هو قانون العودة الذي يستبعد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم . وبنفس الطريقة

ينكر حق الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة في تقرير المصير واستقلال دولته . هذا القانون المسمى بقانون العودة قانون قصري ، وهو قصري لانه يبين بعبارات بالغة التاكيد بأن أرض فلسطين هي مرساة المصير اليهودي النهائي .

ماذا قلنا ؟ وماذا قال قرار القمة العربية ؟ وماذا قال المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨ عندما أعلن قيام دولة فلسطين المستقلة ؟ لقد وافقوا على التقسيم . وسلموا بنظام الدولتين في فلسطين التاريخية وسلموا بشرعية توافق الآراء الدولي على النحو الوارد في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يقضي بأن أراضي فلسطين المحتلة معيار الميراث الوطني للدولة الفلسطينية .

كل هذا يكتسحه بعيدا اللجوء الى ترجمات محرفة لمقالات صحفية بأقلام صحفيين أفراد . كل هذا بوصفه دليلا على التزام الدول العربية والجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لا يؤخذ مأخذ الجد لان اسرائيل تود أن تحقق عواملها الثابتة ، سواء أكانت حكومة حزب الليكود أو حزب العمل .

ما هي هذه العوامل الثابتة ؟ أولا ، إن صيغة "الارض من أجل السلام" تبقى في عالم النسيان . إن ما يذكره حزب الليكود هو أن "أرض اسرائيل" هي أرض اسرائيل - وبالتحديد الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان . ولكن ضم هذه الأراضي يجب أن يتم تدريجيا خفية ودون سابق إنذار - أي ضم زاحف . وهناك آخرون يقولون إن "الارض من أجل السلم" هي صيغة مقبولة . ولكنهم لا يحددون أي أرض . ولا يعترفون بكونهم في الأراضي المحتلة كسلطة قائمة بالاحتلال . ولا يعترفون بأن المستوطنات غير مشروعة . والواقع يجب ألا يغيب عن بالنا أنه حسب العوامل الثابتة لسياسة اسرائيل فإن هذه المستوطنات كانت قد أنشئت على يد حكومة حزب العمل وتكاثرت في ظل حكومة حزب الليكود بعد ذلك .

ولهذا فإن قانون العودة هو جزء من خطة اسرائيل التي مازالت حتى اليوم غير محددة المعالم لان اسرائيل ، كما نعلم جميعا ، هي الدولة الوحيدة التي ليست لها

حدود معلنة . ولهـــذا فعن طريق قانـــون العودة والهجرة السوفياتية الجماعية تريـــد اسرائيل أن يعترف بها لا بوصفها دولة ولكن بوصفها "دولة في طور التكوين" . ولكـــن أين سيحدث هذا التكوين ؟ هذا لا يمكن إعلانه أو التصريح به ، وذلك خوفا من أن أولئك الذين يدعمون اسرائيل قد يقطعون الدعم لأنك إن لم تتفاوض على الحدود فعمَّ تتفـــاوض إذن ؟

هذا هو جذر المعارضة الاسرائيلية الشديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراضات عليها بصفتها المفاوض باسم الشعب الفلسطيني .

وفي هذا السياق بالذات يجب علينا أن نعيد اكتشاف ما هية العوامل الثابتة حقا . هذه العوامل هي أن القدس الشرقية أرض محتلة ، وأن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية ، وأن القدس جزء من الميراث العربي ، وأن القدس مقدسة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين كما هي مقدسة بالنسبة لليهود ؛ ولهذا فإن من غير المتصور ، ما دامت القدس تعرّف بأنها تتضمن ما يزيد على ٣٠ في المائة من الضفة الغربية ، أن يقال إنها تشكل ما يسمى بالعاصمة الأبدية لاسرائيل .

وعندما يذكر رئيس الولايات المتحدة أن القدس الشرقية أرض محتلة ، تنقلب الأرض رأسا على عقب ضده لأنه ضرب على الوتر الحساس في الفحوى الاساسية للعقيدة الصهيونية . وعندما يذكر الرئيس بوش أنه لا ينبغي أن تقام مستوطنات جديدة في القدس الشرقية ، فإن الاسرائيليين يردون ، بكامل الغطرسة المعهودة ، بأن ليس هناك شيء يسمى المستوطنات في القدس الشرقية : إن المناطق الموسعة للقدس الشرقية هي "أحياء" جديدة . وهذه ألعاب بهلوانية لغوية في أحسن الحالات .

في الحقيقة إننا لا نواجه مشكلة دبلوماسية وسياسية فحسب ؛ إننا نواجه تحديا فلسفيا ومفاهيميا . تكرر الوفود الاسرائيلية القول إن اسرائيل ملاذ لليهود وتبرز فكرة أن مناهضة السامية متأصلة في الطبيعة الإنسانية ، وأن مناهضة السامية حتمية ، ومن ثم فإن اسرائيل المتوسعة أمر حتمي . وإلاّ فكيف يمكن أن نفسر أن الهجرة اليهودية الواسعة النطاق الى اسرائيل ينبغي أن تكون نقطة رئيسية ؟ الأمر اليوم يتعلق باليهود السوفيات ؛ وغدا قد يكون هناك يهود آخرون ؛ وقبل ذلك كان هناك اليهود الاشيوبيون . وفي الاتحاد السوفياتي ، قبل العملية الحالية المتمثلة في اضفاء الطابع الديمقراطي ، كان لدينا "الرافضون" ؛ وقد مارست الولايات المتحدة نفوذها لكفالة حق الهجرة لليهود السوفيات . أما الآن وقد تحققت الديمقراطية ، فلا يزال اليهود السوفيات أهدافا محتملة للاضطهاد والتمييز . وفي الحالتين ، تسعى

اسرائيل الى ابراز فكرة أنه في كل نظام ، سواء أكان قمعيا أو ديمقراطيا ، يكون اليهود مستهدفين لاضطهاد وتمييز حتميين . وما يحاول أن يفعله الاسرائيليون عن طريق هذا الذعر المصطنع هو إنشاء سابقة مؤداها أن اسرائيل هي الملاذ الاخير لليهود في المنفى .

إنهم يدّعون أن الفلسطينيين والدول العربية قد أدمنوا على الشعور بالذعر . أين اذن ستتوطن هذه الجحافل من اليهود السوفيات ؟ وهذا يصل بنا الى "الاسبرين" الجديد . إن الاسبرين هو أن المهاجرين من اليهود السوفيات يفضلون المدن ولا يريدون الذهاب الى المستوطنات . إنهم يرددون الى ما لا نهاية أن نسبة ١ في المائة فقط من اليهود السوفيات قد توطنوا في الاراضي المحتلة . ولكن ١ في المائة الآن سيصبح ٢ في المائة غدا و ٥ في المائة فيما بعد . وما دامت المستوطنات تعامل على أنها مراكز تنسيق لضم الاراضي ، فكيف نتوقع من الحكومة الاسرائيلية أن تقول إن اليهود السوفيات لن يُشجعوا على الذهاب الى هناك ، ولكن غيرهم من اليهود يمكنهم أن يفعلوا ذلك . والواقع أن اليهود الامريكيين يشكلون نسبة ٦٠ في المائة من المستوطنين في الاراضي المحتلة اليوم - واليهود الامريكيون هؤلاء لم يكونوا هدفا للتمييز أو الاضطهاد .

ولهذا فإن بوابات الغيضان يمكن أن تنفتح ، خاصة عندما تقوم اسرائيل ، كما يدلل على ذلك ردها على خطة بيكر ، بالاستبعاد المتعمد لخيار تقرير المصير للشعب الفلسطيني بإعلان أن أي شخص له صلات مباشرة أو غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن تناط به مهمة التفاوض بشأن ما يسمى بالحقوق البلدية في الضفة الغربية وغزة .

والافتراض بأن معاداة السامية أمر حتمي - ربما ليس في مرحلة واحدة ، بل على مراحل - هو الذي كان قد شكل تحديا أساسيا للشعب الفلسطيني وللعرب والمجتمع الدولي ؛ وشكل تحديا أساسيا لليهود أيضا أينما كانوا . ولو كانت هناك أي محاولة للتمييز ضد اليهود في أي مكان ، فإن ما ينبغي تأييده هو مواجهة الذين يمارسون التمييز ، وليس الهروب بعيدا ؛ لا ينبغي التعايش مع الذي يمارس التمييز ، بل يجب

مواجهته ومحاربته . في الولايات المتحدة ، وفي بريطانيا ، وفي بلداننا ، مررنا بتجارب من جميع أشكال التمييز . ولكن التمييز بالنسبة للأمريكيين وللسوفيات وللعرب يمثل مشكلة . أما بالنسبة لاسرائيل ، كما هو الحال بالنسبة لجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، فإن التمييز هو سياسة . وبالتالي فإن الذعر المجنون الذي يشعر به اليهود بأنهم مضطهدون لا محالة هو محاولة لتبرير التوسع المستقبلي في المرحلة التاريخية التالية من الخطة الصهيونية .

هذا عنف روحاني يجري ممارسته فلسفيا ليس ضدنا فحسب ، وإنما ضد الاحساس بالتكامل والانتماء الذي يشعر به اليهود في جميع أنحاء العالم : الشعور بأنهم جزء من البلدان والمجتمعات التي ينتمون اليها . ومن المقبول أنه قد يكون هناك أفراد من اليهود السوفيات ، أو أفراد من اليهود في أي مكان آخر ، يمارس التمييز ضدهم ويلاحقون ، وبأن حقهم في الهجرة ينبغي كفالته . لكن حق الهجرة الى أي مكان ينبغي أن يكون مقبولا : فهو جزء من حقوق الإنسان ولا بد أن يمارس بحرية كاملة . ولكن الهجرة الجماعية بسبب خلفية عرقية أو دينية معينة هي شكل من أشكال العنصرية العكسية . وكما قال اليوم رئيس المجموعة العربية ، ممثل الأردن ، فإن التمييز ضد حق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفي سوريا وفي الأردن ، في الوصول الى ديارهم لأنهم ليسوا يهودا هو تمييز مؤسسي .

وهكذا فان المشكلة التي نواجهها اليوم ليست مشكلة هجرة تحت عنوان حقوق الانسان . انها محاولة لبناء امبراطورية جديدة في دولة بغير حدود ، ضمت ، بأمر سلطاني ، مرتفعات الجولان والقدس الشرقية ، بانتهاك لجميع قرارات الامم المتحدة ، وتوسعت عن طريق الضم الزاحف في الضفة الغربية ، دولة تطالب بالضفة الغربية وغزة بذريعة انهما "يهودا والسامرة" . كل ذلك يشير لدينا مخاوف عميقة على أمننا الوطني .

هذا ليس بارانويا . أمامنا نمط رأينا فيه في الموجة الاولى من الهجرة في أعقاب تقسيم فلسطين ان الفلسطينيين كانوا الهدف والضحية لنتائج أزمة الضمير لدى الحضارة الغربية بسبب المأساة التي حلت بكثير من اليهود ، وبكثير من الروس وبكثير غيرهم في جميع انحاء العالم . في ذلك الوقت جاءت اسرائيل الى الغرب وقالت : "اننا لن نسألكم سؤالا آخر عما فعلتموه باليهود في الماضي ، شريطة ألا تسألوا ، أنتم في الغرب ، عما تفعله اسرائيل بالفلسطينيين في الحاضر ."

لقد كان هذا الغفران المتبادل لذنب الطرفين على حساب الفلسطينيين . وقد قبل الفلسطينيون بهذا الواقع ، بالرغم من ان ذاكرتهم الجماعية لن تنسى احساسهم بالانتماء . الا انهم قبلوه . ولكن هناك الآن الهجرة اليهودية السوفياتية الجديدة باعتبارها موجة هجرة كبيرة جديدة . ان التغييرات التاريخية الشاملة التي تجرى في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، والتقارب بين الدولتين العظميين تطورات نرحب بها ، ونأمل ان تصبح عملية نشر الديمقراطية عملية معدية .

ولكننا نرى مرة أخرى نمطا يتحرك ببطء . نرى نمطا مرئيا وملموسا ينذر بأزمة عالمية الطابع - ضغط على الاتحاد السوفياتي للسماح بهجرة اليهود السوفيات وبتوجيههم نحو اسرائيل في النهاية ، وفرض قيود على امكانية وصول اليهود السوفيات الى الولايات المتحدة - كل ذلك نذير بما سيجلبه المستقبل .

لهذا فإننا لا نريد أن يصبح الشعب الفلسطيني والعرب الحل لأزمة الضمير على الصعيد العالمي في مرحلتها الثانية ، كما نشهد اليوم . ولهذا السبب كان لا بد

لاصدقائنا السوفيات ان يوقفوا هذه المسألة بتركيز الاهتمام عليها ، ليس نتيجة لحملة نقوم بها نحن العرب ، وانما بسبب انها مسألة أمن قومي لمستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة ولمستقبل الأمة العربية ككل . ولهذا فإننا نعتبر هذه المسألة تهديدا خطيرا وكبيرا لاستقرار المنطقة وأمنها ، وهي وصفة لتقويض جهود الهيئات الدولية التي مابرحت تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

إننا نؤمن بالمفاوضات ؛ وقد كررنا هذا الموقف مرارا . ولكن لا يوجد في سجل التاريخ الدبلوماسي أن حاول خصم تعيين من يمثل الخصم الآخر . ومع ذلك لا بد لي أن أقول ردا على ذلك إن لب المعارضة الاسرائيلية لقيام منظمة التحرير الفلسطينية بتعيين من يتفاوض أو يحاور أو يناقش باسمها يكمن في أن الاسرائيليين لا يعترفون بالفلسطينيين كخصم لهم ، لأن الاعتراف بالفلسطينيين كخصم يعد نوعا من المساواة . فبالنسبة للاسرائيليين ، لا يمثل الفلسطينيون إلا العقبة البشرية أمام فك عقدة مكونات مصيرهم ، ولهذا فانهم لن يسلموا بأن منظمة التحرير الفلسطينية تجسيد للهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ولارادته في تقرير المصير والاستقلال ؛ ولهذا السبب لن يعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية ؛ بل انهم لن يسمحوا حتى بوجود علاقة مرئية أو خفية بين ما يسمى بالمتفاوضين . ولهذا فإن التنازل الاكبر الذي سيقدمونه هو أن يستبدلوا الحقوق الوطنية للفلسطينيين المعترف بها دوليا بحقوق بلدية للسكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة ، كما يقولون .

وبالتالي ، فإن هذه المسألة ، التي جاءت نتيجة لهجرة اليهود السوفيات ، ربما تعيد القضية الفلسطينية بأكملها الى الطليعة وتعيد فتحها ، لأن ما يتهدده الخطر الآن ليس مصير الدولة الفلسطينية وحده ، ولا مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط فقط . كما أن ما يتسم بنفس القدر من الأهمية هو الاهانة الموجهة للجنس البشري بالقول إن معاداة السامية أمر حتمي . هذا هو الموقف الاسرائيلي الذي يسعى الاسرائيليون على أساسه إلى تحدي المجتمع الدولي والضمير البشري . نحن نرفض الافتراض بأن معاداة السامية أمر دائم . إننا نعتقد أنه يجب علينا جميعا أن نتصدى

لمعاداة السامية وننهي التمييز مهما كان نوعه . ولذلك ، فإن الذين يزعمون أنهم يكافحون معاداة السامية ويمارسون التمييز ضد العرب الفلسطينيين في نفس الوقت يستوون في السوء مع من يعادون السامية . إننا نريد أن نغترف بأن المجتمع الاسرائيلي ليس كله ولا اليهود كلهم يؤمنون بهذا الجنون المزعوم ، بل إن الكيان اليهودي يؤمن بالفعل بالضمير الانساني وبالهزيمة الكاملة للنازية عن طريق وعي الضمير الانساني ومرونته ، وكذلك بهزيمة كل ألوان العنصرية ضد اليهود وضد الفلسطينيين على حد سواء في كل مكان .

الرئيس : اشكر السيد مقصود على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

لم يعد هناك متكلمون آخرون لهذه الجلسة . وسيحدد موعد الجلسة التالية لمجلس الامن لمتابعة النظر في البند المطروح على جدول الاعمال ، بالتشاور مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠